■ تدبير المنزل .. ما بعد الثورة

أولاً
الإسلام والديمقراطية

obeikandl.com

obeikandl.com

العمائم البيض في ميدان التحرير

كان من المشاهد التي أسعدتني في مظاهرات الثورة بميدان التحرير ، وجود العمائم البيضاء التي تمثل الأزهريين الذين حضروا بزيهم التقليدي بين المتظاهرين والمعتصمين ؛ للمشاركة مع جموع الشعب المصري في المطالبة بإسقاط النظام الفاسد ، وتخليص البلاد من حكم الطغيان والإجرام ، فقد أعادوا سيرة الأزهر المعمور يوم كان يقود الثورة ضد الطغاة والغزاة ، وظل كذلك حتى جرده الفراعنة المحدثون من دوره ، وحرموه من طبيعته ، وحولوه إلى مجرد أداة فارغة لا وجود لها ، كل مهمتها إصدار الفتاوى التي ترضي الفرعون ، وتؤيد تنازلاته المشينة للعدو ، وتفتح أبواب الأزهر الطاهر للغزاة الأنجاس ، وتحلل الربا ، وتناصر الغرب الصليبي في استئصاله للإسلام على أرض أوروبا ، شكلا ومضمونا ..

العمائم البيض في ميدان التحرير كانت عودة طيبة لعقل الإسلام كي يقود الأمة الإسلامية مرة أخرى ، ويبعث نهضتها العلمية والفكرية والثقافية من جديد ، ويعالج الأمراض التي لحقت بالفكر الإسلامي ، والشوائب التي لحقت به ، على أيدي المفْرطين والمفرّطين .

كان ظهور العمائم البيض تعويضا عن غياب العمائم السود التي خضعت لإرادة التمرد الطائفي ، وآثرت أن تتحالف مع النظام الفاسد من أجل مكاسب حرام غير مشروعة على حساب القانون والمواطنة والعدل ، ومع أن الكنيسة المتمردة حاولت أن تخضع رعاياها الروحيين لهذه الإرادة الانتهازية فإن كثيرا من هؤلاء الرعايا رفضوا الانصياع ، ونزلوا إلى الميدان مع شركاء الوطن ، ورأوا أن التحالف الأثيم

بين النظام والكنيسة جريمة كبرى لا يمكن قبولها ، فهتفوا مع الهاتفين بسقوط النظام ، وضحوا ببعض أفرادهم في مواجهة الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وسيارات الدهس الأميريكية ، وأثبتوا أنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري !

عودة العمائم البيض لممارسة دورها التاريخي يبشر بعصر جديد للأزهر في حياة الأمة ، تمسك فيه هذه المؤسسة العلمية بناصية العلم الشرعي وعلوم اللغة وموقف النخوة الإسلامية مرة أخرى ، حيث تصير جزءا من حياة المحتمع ، ومرشدا له نحو صحيح الدين ، وموجها نحو المواقف السليمة في أمور الدنيا والآخرة .. ثم إن المجتمع سوف يصغي لها ويستمع لأقوالها وإرشاداتها ، لأنه يجد فيها حاضنا للهوية ودرعا يحمي روح الأمة ويدفع بها إلى الوثوب والانطلاق الذي حرمت منه طويلا .

وأعتقد أن ظهور العمائم البيض رافقته ظاهرة طيبة ،وهي مشاركة الجماعات الإسلامية الأخرى ، ربما لأول مرة ، فقد شاركت في الثورة الجماعات السلفية والجهاد والجماعة الإسلامية إلى جانب الإخوان المسلمين ، وغيرها من الجماعات والجمعيات التي أضافت إلى وحدة المجتمع ، وأظهرت روح الإسلام في التوحد من أجل هدف أكبر يفيد الأمة ، ويحررها من الطغاة الذين حاربوا الدين ، وفتنوا الناس عن إسلامهم ، وأقصوا كل من يجاهر بالشهادتين عن مرافق الحركة والنشاط في المجتمع ، وأبعدوا كل من ينتسب إلى التدين عن مؤسسات العمل والتوظيف ، وعاثوا في الأرض فسادا ، لا يمنعهم مانع ، ولا يردعهم رادع ..

كان حضور ألوان الطيف المختلفة للحركة الإسلامية في ثورة يناير بشيرا بعصر جديد تنطلق فيه الحركة الإسلامية إلى العمل والدعوة وفقا لصحيح الدين ، والتكامل فيما بين فصائل هذه الحركة في تحقيق أهداف الإسلام العليا من ترقية للمجتمع ، وتوحيد للأمة ، وبث لروح الجهاد الأكبر من أجل خدمة الجمهور ، وخاصة الطبقات الفقيرة ، والمشاركة الفعالة في قضايا الأمة وفق منهج ذكي يركز

على الأولويات ، ويرجئ الهامشيات ، والخلافات حولها ، ويتبنى مشروعات يحسها الناس ويستشعرونها ويتأثرون بها ويفيدون منها .

إن الخلافات التي تنشب بين هذه الجماعة أو تلك ، ينبغي ألا تكون حائلا دون اتفاق على الأسس الرئيسية ، والقضايا المشتركة ، والهموم العامة ، لأن خصوم الإسلام لا يفرقون بين هذه الجماعة أو تلك . وليكن شعار الإمام محمد رشيد رضا : « نلتقي حول ما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا حوله » حاضرا في أذهان كل الجماعات ، فهذا هو الشعار الذي تبناه الإمام الشهيد حسن البنا فيما بعد .

إن الحركة الإسلامية يجب أن تقدر الطبيعة البشرية في اختلافها ، وتنوعها ، وأن هذا الاختلاف وذلك التنوع يمكن أن يكونا عنصرا إضافة وليس عنصرا خصم من الحركة الإسلامية ، فلكل جماعة أن تتبنى الطرق والوسائل التي تناسبها وتتفق مع ظروفها ، ولكن جميع الفصائل يجب ألا تنسى أن خصوم الإسلام لا يفرقون بين إخواني أو سلفي أو سني أو صوفي أو جهادي أو منتمي للجماعة الإسلامية .. فخصوم الإسلام هدفهم واضح ، وهو تشويه الإسلام والمنتسبين إليه ، إن لم يستطيعوا القضاء عليه ، وهم خصوم مدربون على الكذب والتدليس واصطياد التصرفات الصغيرة هنا وهناك ، لجعلها عنوانا على الإسلام والمسلمين ، والانطلاق منها لتسديد ضرباتهم وتوجيه سهامهم .

وينقسم خصوم الإسلام إلى فريقين ، الأول لا أمل فيه لأنه مأجور ومدرب على الكيد للعقيدة الإسلامية وأهلها ، وهذا الفريق ينتعش في ظل الاستبداد والطغيان والديكتاتورية ، فيسعى للهيمنة على الإعلام والتعليم والثقافة والصحافة ليخاطب من خلالها جماهير الناس بما يدلس به ويضلل ، ويستخدم المصطلحات المراوغة التي تحمل أكثر من دلالة ، أملا في لفت الأنظار عن القضايا المهمة ، وتوريط المجتمع في حوارات ونقاشات غير مثمرة حول أمور سطحية لا تفيد المجتمع ، ولا تخدم الناس ، ولكنها تستنزف العقل الإسلامي وتهدر جهده فيما لا يفيد .

الفريق الآخر يتحرك عن جهل بأحكام الدين وتشريعاته ، وهو ما ينبغي أن تبذل جميع الفصائل الإسلامية جهودا كبيرة ، لتقديم مفاهيم الإسلام الصحيحة وشرحها في أسلوب ملائم ، يتناسب مع العصر وتطوراته وطرائقه ، ومخاطبة الجاهلين بالإسلام بالرفق واللين ، والشرح والتوضيح ؛ لأن هؤلاء عندما يرون المفاهيم الصحيحة للإسلام ، سيقتنعون ويشاركون المجتمع الإسلامي أفكاره وقيمه.

وأرى أن ذلك الأمر يفرض على الحركة الإسلامية أن تهتم بالمشروع التربوي التعليمي ؛ بحيث يكون له الأولوية على كل ما عداه ، بمعنى أن الخطاب الإسلامي يجب أن يركز في حركته اليومية العامة داخل المساجد والمؤسسات المختلفة ، على الناحية التربوية التعليمية بالحكمة والموعظة الحسنة ، ثم بلورة ذلك في إنشاء المدارس والجامعات الإسلامية على امتداد الوطن وفي كل بقعة ممكنة حتى يمكن الارتقاء بالمستوى التعليمي من ناحية ، وترسيخ قيم الإسلام ومفاهيمه في نفوس الأجيال الجديدة من ناحية أخرى .

ثم إن المشاركة في العمل العام والنزول إلى الشارع من جانب بعض الفصائل الإسلامية ؛ بات أمرا ضروريا ، حيث لم يعد مقبولا اعتزال المجتمع ، أو الانكفاء على الذات في حدود الجماعة ، فالمسلم عنصر فاعل في الحياة ومجالاتها المختلفة ، لا يعتزل الناس ، ولا يخاصمهم ، ولا يعاديهم ..وهو في كل الأحوال داعية للدين بسلوكه وتصرفاته ونشاطاته التي تجعل الآخرين يلتفتون إليه ويقدرونه ، وخدمته للناس هي عمل مأجور عليه من الله ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾.

أيضا فإن المجال الإعلامي والثقافي والصحفي مجال مهم لا يمكن تجاهله ، لأنه وسيلة الاتصال الناعمة بين الحركة الإسلامية ، وجموع الناس لقد حرم النظام البائد الحركة الإسلامية من هذه الوسيلة ، فصادر صحفهم ومكتباتهم ، ومنعهم الظهور في التلفزة ، والمشاركة في الإذاعات والنشاطات الثقافية ، مما أتاح للنظام

البائد وخصوم الإسلام فرصة التشويه والتشهير ؛ حتى باتت بعض المصطلحات الإجرامية لصيقة بالإسلام والمسلمين مثل : الإرهاب والتطرف والتشدد والظلام والظلامية والإظلام والأصولية والتخلف وغيرها !

حضور العمائم البيض إلى ساحة التحرير بشارة انطلاق إسلامية لتقديم الإسلام برحابته وغناه وسخائه ، وأعتقد أن الأزهر الجديد سيكون بوتقة تجمع الحركة الإسلامية على الاعتصام بحبل الله جميعا ، والارتقاء إلى هدف أكبر هو خدمة الدين ، ومعالجة بعض الأمراض البشرية التي تصنعها النزعات الأنانية أو النرجسية أو تضخم الذات أو الرغبة في كسب الشهرة وحب الظهور أو بعض المنافع الدنيوية الزائلة .

إن الدعوة إلى الله ارتقاء نحو مرضاة الله ، وخدمة الإسلام والمسلمين ، وتأليف للقلوب من أجل مجتمع أفضل .

المجد في٢٦/ ٣/ ٢٠١١م

الحرية ووحدة الوطن !

ما جرى في إمبابة محزن ومؤسف ومؤلم ! ويمثل جريمة بشعة بكل المقاييس ، لا أنظر إلى الخسائر البشرية أو المادية ، ولكن أنظر إلى خسائر الوطن في الحرية والاستقرار والأمل ، فهي أكبر وأغلى .

مصر الحضارة والرقي ، التي قدمت للدنيا مثالا رائعا فريدا يوم ثورتها العظيمة في يناير ؛ تتعرض اليوم لمؤامرة كبرى ، تتجاوز إمبابة إلى أركانها الأربعة ، بل تتجاوزها إلى أرجاء العالم العربي كله .فقد أدرك المجرمون المحليون والخارجيون أن مصر بدأت تأخذ زمام المبادرة للنهوض والخروج من غرفة العناية المركزة التي وضعت فيها أكثر من ثلاثين عاما ، بحيث لا تحيا صحيحة سليمة قوية ، ولا تموت مريضة بائسة يابسة !

بعد إسقاط النظام في الحادي عشر من فبراير ، جرى أول اختبار للإرادة الشعبية ، وكان الاستفتاء على التعديلات الدستورية يمثل أرقى صورة لتحضر ، والنزاهة المفقودة والشفافية الغائبة ، وقال الناس كلمتهم . وتابع الشعب مسيرته الحقيقية للانتقال إلى السلطة المدنية بوتيرة منتظمة ، وفّي فيها الجيش بوعده ، الذي قطعه على نفسه بالعودة إلى ثكناته تنفيذا لمهمته الأصلية بالدفاع عن أمن الوطن وحدوده .. ولكن أعداء الوطن في الداخل والخارج ، وأصحاب المصالح ممن يغترفون من أموال الشعب البائس الفقير بلا حسيب ولا رقيب ، لم يعجبهم ذلك ، فتحركوا في أكثر من اتجاه ، لتمزيق الوطن وتفتيته ، من ناحية ، واستعادة النظام السابق بفساده وفاشيته وضعفه أمام الغزاة والطامعين !

هناك طبقة مساندة للنظام السابق ما زالت قائمة في الصحافة والإعلام والثقافة والعمل العام ، ما زالت تنوح على النظام البائد وتبكي عليه ، وتتنادى بأدبياته وتصوراته ولكن بصياغة جديدة ، وتهدف من وراء ذلك إلى لفت الأنظار عن الأعداء الحقيقيين ، وتوجيه الناس إلى عدو مفتعل ، تلقي عليه اللوم والمسئولية حماية للمجرمين الحقيقيين واللصوص الذين لم يتوبوا ، ولم يتعظوا بمن دخلوا فندق طرة لاند وأقاموا فيه انتظارا ليوم العدل العظيم !

لقد ظهرت في الفترة الماضية دعوات غريبة ما زالت تلقى تعميما وترويجا وتأجيجا ، الغرض منها حرمان الشعب من حريته ، وقطف ثمار الثورة ، وذكرت مصادر أن هناك اجتماعات تتم في الظلام بين أركان النظام البائد وبعض المثقفين والإعلاميين لمواجهة تيارات بعينها ، ثم تتبنى بعض الجهات والأشخاص مؤتمرات وندوات تحت مسمى القوى الوطنية أو التقدمية ، وتشكيل مجالس عليا وصياغة دستور جديد ، ومطالبات بتأجيل الانتقال إلى الحكم المدني ثلاث سنوات ، والإعلان الكاذب أن الإسكندرية صارت إمارة إسلامية ، والتدخل الغريب في تشكيل هيئات قومية من تيارات بعينها واستبعاد تيارات أخرى ، والوقوف في المؤسسات الصحفية والإعلامية عند تغييرات محدودة ، وترك أشخاص بذواتهم في مواقعهم ، مع المناداة بتقديم انتخاب الرئيس على تشكيل المجلس النيابي ، وغير ذلك من تصرفات وأفكار الغاية منها استعادة النظام السابق في صورة جديدة ، لتحقيق مصالح أعداء الحرية والوطن ، وأصحاب المصالح من اللصوص الكبار !

في هذا الإطار يمكن أن نفهم أحداث إمبابة والجيزة والصعيد ، والاعتصامات وقطع الطرقات ، واستخدام العنف الذي لم يكن قائما بحال في أيام الثورة العظيمة ، ولكنه استجد عقب نجاحها وبداية تطبيق العدالة على قتلة الشهداء ، واللصوص الكبار ، والذين نهبوا البلد واستباحوها !

يتصور بعضهم أن مصر يمكن أن تعود إلى الوراء ، وإن لم يكن فإن تمزيقها أو

تفتيتها وفقا لمخططات كيسنجر ، وفلاسفة بلقنة الوطن العربي الإسلامي ، هو الحل العملي الذي يشفي غليل أعداء الحرية والأوطان ، وأظن أن هذا ليس ممكنا بدليل التجارب السابقة التي حدثت في العالم العربي ، فقد أشعلوا شرارة النار في لبنان عام ١٩٧٥ بعد حرب رمضان ، وظلت الحرب الأهلية هناك خمسة عشر عاما ، واستعان بعض الأطراف بالغزاة النازيين اليهود ، الذين وصلت دباباتهم إلى بيروت ، وعينوا رئيسا للدولة هناك ثم قتلوه ، حين تلكأ في تنفيذ رغباتهم ، ولكن الأطراف جميعا خرجت خاسرة ، وما زالت تدفع الضريبة حتى اليوم ، ومع ذلك لم يجدوا مفرا من التعايش ، والعودة إلى التفاهم والحياة في مجتمع واحد ، يتعاملون فيه معا ، وينتجون معا ، ويواجهون العدو الحقيقي معا !

المحاولات التي يبدو أنها نجحت في العالم العربي مثل السودان والعراق ، وتجري في ليبيا واليمن وسوريا ، خسائرها أكبر من مكاسبها ، وقد أظهرت الثورة أن الأمة روح واحدة ، وقلب واحد ، وأن التقسيمات العليلة ما هي إلا مرحلة مؤقتة سوف يتم تصحيحها ويدفع صناعها الثمن غاليا .

مصر الثورة وهي تواجه الانفلات الأمني المصنوع ، ستخرج أقوى مما كانت ، لأنها ستواجه صناع الانفلات بالقانون ويد العدالة التي ستطبقها على جميع المذنبين والمخطئين والمتآمرين ، لأن أمامها مرحلة مهمة هي البناء والتعمير .

وإذا كان بعضهم يعتمد على الاستفزاز والإثارة ، فإن الحكمة تقتضي من المواطنين جميعا أن يفوتوا الفرصة على المستفزين ، وصناع الإثارة . وليكن القانون هو الطريق الأول والوحيد لمواجهة هؤلاء ، وإنزال العقاب بهم دون حرج أو خوف !

لقد أعلن مائير داجان رجل المخابرات الصهيوني قبل الثورة ، أن كيانه العدواني من وراء ما يجري في مصر من تمزيق للوحدة الوطنية ، وأعتقد أنه لم يضف جديدا ، ولم يقدم خبرا طازجا ، فالعدو النازي اليهودي يعمل منذ وجوده الظالم على أرض

فلسطين لإشعال النار في الدول العربية المحيطة والبعيدة ، وتجنيد العملاء وأصحاب الضمائر الخربة من أجل إشغال كل بلد بما يجري في داخله ، ونسيان الجريمة الكبرى التي ارتكبها النازيون الغزاة وهي احتلال وطن عربي وتدنيس مقدساته وتشريد أهله في أرجاء الأرض .

وينسى الغزاة أن اللص يعيش طول عمره خائفا من صاحب الحق ، وهو ما يجب أن تعرفه الأمة جميعا ، ولا يفت في عضدها أن بعض ضعاف النفوس انحازوا إلى الغازي المحتل ، بل واستنجدوا به في بعض الأحيان ، وغازلوه طول الوقت ، فالأمة نسيج واحد ، وإن تباينت معتقداتها وأفكارها ، وجميعهم أبناء حضارة واحدة ،وثقافة واحدة ، هي حضارة الإسلام وثقافته التي ضربت المثل الراقي في التسامح والرحابة واحتضان من يستظلون بها من شتى الأفكار والتصورات .

إن الاختلاف والتباين في الحضارة الإسلامية مصدر قوة وثراء ، وليس مصدر ضعف وهوان ، لسبب بسيط ، هو أنه اختلاف في إطار الوحدة ، وتباين في دائرة التجانس ، وهذا سر عظمة الحضارة الإسلامية وتأثيرها الكبير في الحضارة العالمية ، فهي حضارة إنسانية في الأساس تتجاوز العنصرية والعرقية والطائفية والمذهبية ، حتى لو بدا أن بعض المنتسبين إليها في واد آخر .

ومهما يكن من أمر ، فإن محاولات حرمان الشعب المصري من حريته لصالح أطراف ترى أن الحكم الديمقراطي سوف يحرمها من امتيازاتها غير الطبيعية ، وأنه سيدفع بأطراف أخرى للمشاركة والظهور في المشهد العام ، وسيجعل المشاركة قائمة على المنافسة الشريفة لا المغالبة بقوة الذراع .. هذه المحاولات لن تنجح . صحيح أنها قد تؤخر الوصول إلى الديمقراطية بعض الوقت ، ولكنها لن تؤخره إلى أجل بعيد .

لقد اقترب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وهو ما ينبغي أن تحتشد له كل الأصوات العاقلة ، لنبني دولة المؤسسات والدستور الدائم الذي يحقق

الاستقرار الحقيقي، واستقلال السلطات الثلاث ..

أما الذين يثيرون الانفلات الأمني ويعزفون على الوتر الطائفي ، فيجب أن نعالجهم بالقانون الصارم ، ووعي الشعب بأطيافه المختلفة . ولا يظنن أحد أنه سيعلو فوق القانون أيا كان مركزه أو منصبه أو تأثيره . فمصر العظيمة باقية إلى ما شاء الله بتسامحها ومودتها وإنسانيتها. أما الأعداء في الداخل والخارج فمصيرهم إلى زوال بإذنه تعالى .

المجد في ١٠/ ٥/ ٢٠١١م .

obeikandl.com

الدولة الديمقراطية!

ذكرت بعض المصادر أن اجتماعا قد تم في إحدى المكتبات الشهيرة ، وسط البلد ؛ بين بعض مثقفي السلطة في النظام البائد ، وفريق من ضباط أمن الدولة المنحل لبحث المستقبل السياسي لمصر في ظل تنامي قوة التيار الإسلامي ، وكيفية مواجهته !

بالتأكيد فإن الجلادين لم يختاروا العمل مع مثقفي النظام البائد عبثا ، فهؤلاء صنائعهم ، وقد منحوهم الصدارة في عهد الرئيس المخلوع لينفذوا سياسته الرامية إلى تأبيد الاستبداد والفاشية البوليسية ، والتشهير بالإسلام والمسلمين من خلال استخدام مصطلحات التطرف والإرهاب والظلامية والإظلام والأصولية والرجعية والتخلف .. وغير ذلك من مصطلحات ، يرمزون بها إلى الإسلام دون أن يصرحوا به .

لا نعلم بالطبع ماذا دار بين الحظائريين والجلادين ، ولكن يمكن فهم ما دار في سياقات أخرى تبدو رد فعل لبعض الأحداث ..

فقد نقل عن أحدهم والقوم يناقشون كتابا له في إحدى المكتبات أنه طالب بتمديد فترة الحكم العسكري ثلاث سنوات أخرى ، حتى تتم صياغة دستور جديد ، وتقوم الأحزاب بإثبات وجودها في الشارع ، وأشياء أخرى !

الشخص نفسه انطلق في عموده اليومي بإحدى الصحف يهاجم رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون ؛ لأن خبرا نقل عنه يقضي بإلغاء القبل والمشاهد الحميمة في الأفلام والمسلسلات . ومع أن رئيس الاتحاد نفى هذا الخبر جملة وتفصيلا ، فإن الشخص المذكور أقام مندبة لأن الظلاميين أي الإسلاميين ، سيفرضون الظلام على

مصر وأهلها ، وإذا كان يفعلون ذلك قبل أن يحكموا فما البال إذا وصلوا إلى كرسي الحكم ؟ لم يقل لنا حضره هل يوافق على القبل والمشاهد بين أهل بيته وآخرين كما تنقل الشاشة الصغيرة أو الشاشة الكبيرة ؟ وهل إذا رفض بعضهم ذلك في الواقع العملي يصبح متخلفا وظلاميا ورجعيا ؟

إذا أضفنا إلى ما سبق دعوات من قبيل تقديم انتخابات الرئيس قبل مجلسي الشعب والشورى ، والتنديد المستمر بالتعديلات الدستورية ، والإعلان الدستوري ، والمطالبة بإقامة مجلس رئاسي مشترك من العسكريين والمدنيين ، ثم محاولة ابتزاز القوات المسحة واتهام بعض ضباط المجلس الأعلى بالانتماء للإخوان المسلمين أو التعاطف مع السلفيين ، ثم موقف يحيى الجمل في التغييرات الصحفية والحوار الوطني وحملته على السلفيين وتكفيره لهم ، واستمرار الحملات الصحفية على الإسلاميين بشكل فج ومبتذل ..

نجد أن هذه التصرفات تؤكد أن ما يسمى الثورة المضادة تسعى إلى شيء واحد فقط ، هو وقف انتقال الحكم إلى المدنيين ، والقضاء على الأمل في إقامة الدولة الديمقراطية التي يحلم بها الشعب المصري بعد تضحياته الكبيرة ودمائه الغالية التي أريقت في ميدان التحرير وبقية الميادين ، وفي الوقت ذاته لا يكفون الحديث عن الدولة المدنية والمواطنة وعدم التمييز بين المواطنين !

الثورة المضادة التي يقودها مثقفو الحظيرة في الأماكن التي استمروا فيها ، تتضافر مساعيها مع محاولات زعزعة الأمن المستمرة التي يقودها البلطجية والمسجلون خطر من فلول المساجين الذين أطلقهم الجلادون قبل سقوط النظام ؛ ليترحم الناس على أيام الرئيس المخلوع وأجهزته القمعية ، ويقبلوا أن يحكمهم الجيش إلى الأبد ! ففي ذلك الجو الذي تموت فيه الديمقراطية والحرية ؛ ينتعش الجلادون وخدامهم المثقفون الحظائريون ، وتتحقق مقولة الجلاد الذي قال : إننا السادة وهم العبيد ، يقصد الشعب !

المثقفون الحظائريون ينتمون إلى العديد من التيارات المادية التي تجمعها الانتهازية ، والعداء للإسلام والمادة الثانية من الدستور ، والتحالف مع التمرد الطائفي المجرم ، وعددهم ليس كبيرا ، ولا يتجاوز مائة شخص على أكثر تقدير ، ولكنهم مهيمنون على الصحف اليومية الحكومية والخاصة ، والقنوات الفضائية ، ويتبادلون الأفكار ، أو ينسخون ما يقوله كبارهم فيردده صغارهم في نفس واحد ووقت واحد ، وبصيغة واحدة تقريبا ، وقد كوفئوا على خدمتهم للنظام البائد بالتمكين لهم بعد سقوطه ؛ بالمزيد من الأعمدة اليومية والمقالات الأسبوعية ، والوظائف الثقافية .

وبعد أن قامت ثورة يناير ظن الناس أنهم سيسقطون تلقائيا ، ولكنهم - يا للعار! - ارتدوا ثياب الأبطال ، وجعلوا من أنفسهم فلاسفة للثورة ومنظرين لها ، مع أنهم ذهبوا إلى قصر القبة قبل سقوط النظام بأيام ، وركعوا أمام الرئيس المخلوع ، وأشادوا بحكمته الذهبية، وعصره الذي لم يسبق له مثيل في الديمقراطية والحرية .. ألم يرددوا أنه أزهي عصور الحرية ؟

إن الحظائريين لم يسقطوا ولم يذهبوا مع النظام البائد ، ولكنهم تمكنوا ، وازدادوا تمكنا ، وكان حصنهم الحصين وطودهم الشامخ الراسخ يحيى الجمل يحميهم ويذود عنهم ، ألم يكن هو المستميت دفاعا عن بقاء سيده الرئيس حفاظا على الدستورية والتغيير الدستوري القديم وفقا للمادة ٧٦ إياها ؟

لقد لبى رغبتهم بتعيين الوزراء الذين أرادوا . عين لهم وزير الثقافة الحالي بدلا من سكينة فؤاد ومحمد الصاوي الذي اتهموه أنه يصلي !وعين لهم وزيرا شيوعيا للتضامن الاجتماعي كان زميلا له في حزب توتو ،وكانت أكبر إنجازاته رفض الأسماء الإسلامية للجمعيات التي يتم تسجيلها في الوزارة ، وتصريحه الغريب بأن مصر لا يمكن أن تكتفي من القمح ؟!

لقد اكتشف الحظائريون وحلفاؤهم بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية ،

أن وجودهم في الشارع المصري محدود للغاية ، مما يعني أن الشعب يرفضهم فكرا ومعتقدا وسلوكا ؛ لأنهم ببساطة يحاربون الإسلام دون مسوغ ، ويحاولون تشويهه بمناسبة وغير مناسبة . مع أن حرية الاعتقاد مكفولة بحكم الدستور . والأغلبية تؤمن بالإسلام . تأمل العنوان التالي لمقال نشره كاتبه بصحيفة الأخبار يوم ٢٧/ ٣/ ٢٠١١م . يقول العنوان :

«هل المتطرفون الدينيون.. فوق القانون؟ الجاهلية الجديدة تهدد مستقبل مصر» .

يعلق المذكور على خبر كاذب ، نشرته إحدى الصحف نتيجة خطأ مهني فاضح ، ويتحدث عن إقامة الحد على شخص غير مسلم بقطع أذنه بمعرفة من يسمون بالسلفيين ! فيقول : «الحادث مروع، كما وصفته الصحف».

فعندما تقتاد مجموعة من المتطرفين الدينيين مواطنا «لإقامة الحد عليه بقطع إحدى أذنيه وإحراق شقته وسيارته بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، لأنها تتهمه بإقامة علاقة آثمة مع فتاة «سيئة السمعة كانت تقيم في شقة استأجرتها منه بمدينة قنا.. فإن ذلك يعني إننا في مجتمع الغابة، وفي بلد بلا دولة وقوانين وأنظمة ومؤسسات.

وعندما ترفض الفتاة الاتهام بأنها على علاقة بالمؤجر.. يرغمها المتعطشون للعنف على الاعتراف، تحت التهديد،.. بوجود هذه العلاقة لكي تقوم مجموعة من الأشخاص- بعدها- بالهجوم علي شقتها وتكسير محتوياتها بالكامل قبل قطع أذن المتهم!

هذا يعني أن هناك عناصر منحت نفسها حق توجيه الاتهام لأي مواطن وتقرير نوع العقوبة وإصدار الحكم وتنفيذ هذا الحكم على قارعة الطريق!

وأمام حشد من الجمهور!.. ولا يمكن أن يحدث ذلك في مجتمع متمدين وفي القرن الحادي والعشرين! ولا يمكن أن يقع مثل هذا الحادث في دولة شهدت مولد

فجر الحضارة الإنسانية .

ويواصل المذكور التعبير عن تعصبه الأعمى ضد الإسلام والمسلمين من خلال تحريضه الرخيص الخسيس على قوم لم يرتكبوا هذا الجرم ، ولا علاقة لهم به ويضيف :

« إنهم يقدمون أنفسهم إلينا- الآن- باعتبارهم «أصحاب البلد» .

ماذا يقول صاحبنا بعد أن ثبت أن الموضوع بعيد عمن اتهمهم ؟ وأن الحادث جاء في سياق عادات وتقاليد اجتماعية تسود المنطقة التي حدث فيها ؟ إنها الحملة المنظمة لإهدار الثورة ، واستعادة النظام البائد ، واستمرار زمن الجلادين !

إن مثقفي النظام السابق لا يريدون قيام الدولة الديمقراطية ، ويريدون أن يتخلى المصريون عن إسلامهم ليكونوا أناسا طيبين ، وغير متطرفين !

المجد في ٤/ ٥/ ٢٠١١م .

obeikandl.com

الإسلام والثورة

«لسنا إخوانجية ولا سلفيين !»..

هكذا رد مندوب المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة على سؤال صحفي يمارس الابتزاز ويطارد الإسلام من خلال الحديث عن سرقة الإسلاميين للثورة ، صاحبنا ومن على شاكلته يظنون الثورة شأنا علمانيا ليبراليا شيوعيا ، لا علاقة للإسلاميين بها ، حتى لو كانت أغلبية ضحايا الرصاص الحي من المنتمين للحركة الإسلامية ، وحتى لو كان الإسلاميون على مدى ستين عاما قد دفعوا من شبابهم وحياتهم وأموالهم وأسرهم ، ضريبة فادحة من أجل الوطن ، لم يدفعها العلمانيون والليبراليون واليساريون الذين احتلوا المناصب الرفيعة وغنموا من خيرات الوطن ما لا يحل لهم ؛ مقابل مساندتهم الاستبداد العسكري البوليسي، والإشادة به ، ودعمه بالقول والفعل والصمت .

فجأة ترك العلمانيون والليبراليون واليساريون قضايا الحرية و لفساد والأموال المنهوبة ، وانعطفوا لهجاء الإسلام وإقصائه بحدة وعنف وتركيز ، دونما سبب واضح اللهم إلا بعض الحوادث التي نسبت كذبا إلى من يسمون بالسلفيين في أعماق الصعيد أو بعض المدن الأخرى

قيل إن السلفيين قطعوا أذن نصراني في إقامة حد شرعي (؟!) بسبب علاقة غير مشروعة مع امرأة ليست فوق مستوى الشبهات ، وظهر الخبر على مساحة ثمانية أعمدة في صحيفة كبرى بوصفه خبرا رئيسيا أو خبرا أول يمثل أهمية إستراتيجية تعني المجتمع المصري بل الأمة العربية والعالم كله ، لا تقل أهميته عن الحرب العالمية

الأولى والثانية . الذين نشروا الخبر لم يقوموا بواجبهم المهني والخلقي في التأكد من طبيعة الخبر وحقيقته ، ولكنهم أرادوا المسارعة في تشويه الإسلام من خلال السلفيين ، وإثارة الفزع الأكبر بين عموم الناس ، وإقناعهم أن الإسلام لا يملك إلا هذا الوجه الدموي الفاشي القبيح الذي يقوم بتنفيذه بعض الشباب الصغار المنتسبين إلى السلف الصالح !

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل انتشر الموضوع انتشار النار في الهشيم وظهرت بسرعة فائقة تعليقات ومقالات وندوات ، وبرامج التوك توك الفضائية التي كان نجومها من اليسار والليبراليين والعلمانيين للتخويف من الإسلام الدموي والمسلمين الإرهابيين القتلة ! ثم ظهرت عناوين صحفية من عينة : «الشعب يريد الوسطية ..لن نركع للسلفية » ، و الأحزاب الدينية «تعددت الأسماء» والفكر واحد ، وبلاغ للنيابة يتهم السلفيين بفرض إتاوات وترويع الأقباط في المنيا ، وعنوان على لسان ممثلة إغراء عجوز: «لا أخشي الإخوان المسلمين وأرشح عمرو موسي » ، ثم عناوين عن الدولة الدينية والشخصيات التي تتصدر المشهد السياسي وتحتكر تفسير الدين (؟!) وتجعل من نفسها وصيا على كلام الله و وكيلا لله ، ثم يمتد التفزيع إلى مجيء رئيس الجمهورية في الانتخابات المقبلة ذا خلفية دينية وأثر ذلك على ما يحدث في المستقبل في مصر، ثم ما يسمى التحالف الخفي بين الإخوان والسلفيين وما إذا كان سيظهر بقوة خلال الفترة القادمة أم لا؟ ثم تفسير بعض المحللين للمشهد الراهن حيث يزعم أحدهم أن ما نشاهده اليوم هو النتيجة الطبيعية للدولة «شبه الدينية» القائمة في مصر منذ دستور ١٩٧١ وأن إدخال الدين في السياسة يضر بالدين ويضر بالسياسة ، ثم يتحدث عما يسميه هجمة التيار الإسلامي التي ساهم فيها كل من الإخوان المسلمين والسلفيين وبعض دعاة «القنوات الفضائية»، حيث اتفقوا جميعا - حسب زعمه - على تحويل الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور من قضية سياسية إلي قضية دينية، بل الأخطر إلى قضية طائفية بين المسلمين

والأقباط .

كلام كثير حول تنفيذ الحدود ، ورش مياه النار على وجوه السـفرات من النساء ، فضلا عن الكلام الأكثر حول ما سمي بغزوة الصناديق ، والخراب الذي ينتظر مصر إذا بقي فيها شيء اسمه الإسلام !

المفارقة أن السلفيين أصدروا بيان ينفي علاقتهم بالسلوك الإجرامي الخاص بقطع أذن نصراني ، أو بممارسات غير قانونية ، وكان نفيهم منطقيا ومقنعا ويشير إلى أن ما قيل عنهم محض افتراء واختلاق ، وأن الحوادث التي وقعت تنسب لآخرين في ظل علاقات اجتماعية معروفة ، ويجب أن يخضعوا للقانون ، وقد ذكر السلفيون في بيانهم أن «الدعوة السلفية» على عهدها بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنها لم ولن تتعرض لغير المسلمين، والعصاة مِن المسلمين في حياتهم أو في طرقاتهم بأي نوع مِن الأذى . وأن «الدعوة السلفية» في ظل الغياب الكامل لأجهزة الأمن لم يُؤثر عنها أي شيء من ذلك؛ فكيف تقوم به بعد عودة رجال الأمن؟! وأن «الدعوة السلفية» عبر تاريخها تستنكر أن يكون العنف أسلوبًا دعويًا شرعيًا!

وتستنكر الدعوة أن تقوم «بعض وسائل الإعلام» بترديد بعض الأكاذيب، واختلاق وقائع لو كانت صحيحة؛ لوجب عليهم تصويرها، وأن تكون مُثبتة في محاضر الشرطة. وأن الحوادث الأخيرة في «قنا» و«المنوفية» ثبت أن السلفيين برآء منها، كما ثبتت براءتهم مِن الاعتداء على د.«البرادعي» مِن قبل، وأن ما يذاع مِن أكاذيب حول إلقاء «مية نار» على المتبرجات، أو فرض الجزية على غير المسلمين؛ هي محض افتراءات وأكاذيب لا أساس لها. ومع ذلك تصر «بعض وسائل الإعلام» على ترديد هذه الأكاذيب!

ونحن – يقول بيان السلفيين – نحذر الجميع مِن أن «بعض وسائل الإعلام» يلعب دور «الثورة المضادة» الذي ربما يكون السلفيون أول ضحاياه، ولكنهم لن

يكونوا آخره.

المشكل في الأمر أن العلمانيين والليبراليين واليساريين كانوا أنصار النظام البائد ، وأعوانه ، بل كل كان بعضهم لسانه الناطق ، وبوقه الصارخ ، وهم اليوم يريدون أن يحافظوا على صدارتهم للمشهد الثوري ، والظهور بمظهر من يدافع عن حقوق الجمهور ، وهم الذين أضاعوها ، وركبوا فوقها ودماء الشهداء تجري في الميادين والشوارع ، وسارعوا لقبول الوظائف والمناصب دون مراعاة لمشاعر الناس .

وهم حين يتاجرون بما يسمى حقوق الأقباط ، ويتحالفون مع قيادات التمرد الطائفي ، لدرجة ابتزاز القوات المسلحة ، إنما يبحثون عن مغانم لا يستحقونها ، وامتيازات لا تجوز لهم .

إن النخب الثقافية العلمانية والليبرالية واليسارية تمثل أقلية ضئيلة ، ولكنها امتلكت وسائط الإعلام والثقافة والصحافة والتعليم ، وتمكنت من تشويه الإسلام ومحاصرته وإقصائه ، مقابل المنافع التي حصدتها بغير حق ، ولذا لا تقبل بأن يشاركها أحد من الإسلاميين أيا كانوا ، وتصر على إقصائهم بالكذب والتدليس والتفزيع ، وشغل المجتمع عن قضاياه الأساسية لتحقيق أهدافها النرجسية المحدودة .

ومن المفارقات أن القانون الجديد اشترط لقيام الأحزاب الجديدة أن يكون هناك خمسة آلاف عضو على الأقل ينتسبون إلى الحزب المراد إقامته ، ولكن الشخص الذي أراد تشكيل الحزب الشيوعي في مصر اعترض على هذا الشرط لأنه لا يوجد العدد المطلوب من الشيوعيين لتشكيل الحزب ، مما يدل على أن هذه الأقلية المستبدة لا وجود لها في الشارع ، وهو ما يدفعهم لمحاربة الديمقراطية ورفض الانتقال إلى السلطة المدنية ، والتمسك بقيادة الإعلام والصحافة وقيادة المرافق المؤثرة ، والتخويف من مشاركة الإسلاميين في تقرير مصير البلاد وخدمتها ، وبلغ الأمر

ببعضهم أن ينتقد رئيس لجنة الاستفتاء وهو يعلن النتيجة النهائية لأنه بدأ كلامه بآية قرآنية أو بالبسملة !

لماذا يكرهون الإسلام إلى هذا الحد ؟!

في ثورة ٢٥ يناير تحركت مجموعات الشباب لتتجاوز الأحزاب الكرتونية القائمة ، وتدعو إلى الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات الجماهيرية ، واستطاعت أن تحرك الشارع بأكمله فخرج الكبار والصغار الرجال والنساء ، التيار الإسلامي وغير الإسلامي ، واستطاعوا جميعا أن يواجهوا الرصاص الحي والدهس بالسيارات الأمريكاني والقنابل المسيلة للدموع ، والهراوات الغليظة ، والعصي المكهربة ، وتحملوا البرد والمطر ، وحصدوا نتيجة تاريخية داوية هي سقوط النظام !

ثم وهو الأهم كانوا يؤدون الصلاة جماعة ، ويخرجون من المساجد للهتاف بسقوط النظام !

مصر مسلمة ، والثورة صنعها الإسلام ودافع عنها الإسلام ، ويجب أن تتغير المعادلة لتكون صحيحة ، وأن تكون المشاركة على قدر الوجود الحقيقي في الشارع والواقع ، أما الاستلاب ، والإقصاء ، والاستئصال فقد انتهى زمنه إلى الأبد ! وهو ما يجب أن تدركه الأطراف جميعا ، ويبدأ بضرورة منع الهجوم على الإسلام وتشويهه ، والتفزيع منه والتخويف به !

هامش : قناة الجزيرة مباشر مصر ، صارت تستضيف اليساريين والعلمانيين والليبراليين بصورة ملحوظة . بينما من تستضيفهم من الإسلاميين أقلية ضئيلة . لماذا ؟

المجد في أول إبريل ٢٠١١م .

ديكتاتورية الإقصاء!

الأقلية العلمانية في بلادنا تحتكر القول الفصل في مصيرنا ومستقبلنا منذ ستين عاما ، وقد حققت هزائم لا تحصى جلبت علينا العار والشر والأذى ، فضلا عن التخلف والانحطاط الحضاري.

الأقلية العلمانية في بلادنا نجحت في إقصاء الإسلام عن التعليم والثقافة والإعلام ، وأفرخت نخبا من أصحاب المصالح الذين يدافعون عن العلمانية ، ليس عن عقيدة بقدر ما يدافعون عن مصالح ومنافع يفتقدونها ، لو كان للإسلام حضور ووجود في مؤسسات التربية والتوجيه..

بعد نجاح ثورة يناير لعب العلمانيون لعبة خطرة من خلال الرفض المقنع للديمقراطية ، وأشاعوا ويشيعون أن الإسلاميين لو وصلوا إلى الحكم سوف يقصفون رقاب الناس ويقطعون أيديهم ويحرمونهم من متع الدنيا ، ويحرّمون الديمقراطية . ثم إن العلمانيين يلحون أن العلمانية (بإقصاء الإسلام طبعا) ستحقق لنا نحن المصريون التقدم والتطور الذي لم يتحقق على مدى ستين عاما وهم في موقع المسئولية.

وقد راح الإعلام الأمني الذي صنعه ضباط لاظوغلي وصفوت ولجنة السياسات يشن حملة تشهير فجة ضد الإسلام ؛ من خلال استغلال بعض الحوادث الفردية التي تحدث هنا وهناك ، مع اتهام بعض فصائل التيار الإسلامي بالعنف والدموية والجريمة المنظمة آخرها إحراق الأضرحة ، وحتى الآن لم نر متهما واحدا أمسكت به الشرطة ، وأعلن عن انتمائه لتيار السلفي أو غيره من التيارات ، ولكن

السادة العلمانيين من خريجي مدرسة لاظوغلي ، يوجهون الاتهام بل يدينون التيار السلفي بل الإسلامي عموما ؛ بوصف المسألة لا تحتاج إلى تحقيق أو إثبات . مع أن أي مراقب مبتدئ يلاحظ طبيعة ما يجري يعلم أن الجهاز السري للإجرام الذي شكله جهاز أمن الدولة ويضم اللصوص وعتاة الإجرام والمسجلين خطر وبعض أفراد الأمن المنحرفين ، يقفون من وراء الحرائق وعمليات لسلب والنهب ، وأحداث الزمالك والإفريقي ، فضلا عن إحراق الأضرحة وإطلاق الشائعات ضد النصارى وإلقاء مياه النار على وجه السافرات وغير ذلك من أحداث هدفها الأول والأخير ، التحسر على النظام القديم وتمني عودته ، ثم إتاحة المجال للأقلية العلمانية كي تتوسد زمام الأمور وتحكم بما تريد ، وتقصي تيارات الأغلبية الإسلامية عن الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم والمجتمع ، وهو ما يتناقض مع الديمقراطية ويكرس الديكتاتورية المريحة للأقلية ورموزها التي لا تملك قاعدة شعبية حقيقية .

ويبدو أن توابع عملية الاستفتاء على تعديلات الدستور لن تتوقف ، فالأقلية العلمانية – وهي موالية للنظام السابق وصنيعته بامتياز – تصر على أن تتصدر المشهد وحدها ، ولذا تعمل من خلال قنوات عديدة أبرزها قناة يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الحالي ؛ على إبطاء نقل السلطة إلى المدنيين ، وإثارة اللغط حول الانتخابات القادمة ورئاسة الجمهورية والجمعية التأسيسية من أجل الدستور الدائم ، مع طرح مشكلات ، وإثارة اعتراضات ، وشكوك حول ما يجري ، فضلا عن الإبقاء على الأبواق والوجوه التي صنعها العهد البائد ، وذلك للبحث عن وضع أفضل بالنسبة لهم، يتيح لهم التخلص من الديمقراطيين والمنافسين الأقوياء .

وفي السياق العام تطرح مقولات التفزيع المعتادة من وجود الإسلاميين بدءا من اتهامهم بمعاداة الديمقراطية ، أو إنهم حين يصلون إلى الحكم سيعلنون الديكتاتورية ، ولن يسمحوا بالتعددية ، أو وجود القوى الأخرى ، بل إن بعضهم

لم يجد غضاضة في اختراع حكاية أن بعض الدول النفطية ستدفع مليارات الدولارات لبعض القوى كي لا تقوم الديمقراطية في مصر خوفا على نفسها ، من امتداد تيار الثورة إليها !

ناهيك عن مقولات أن الإسلام والإسلاميين ضد الديمقراطية ، وضد الدولة المدنية ، وضد الآخر (من هو هذا الآخر ؟) .

المفارقة أن العدو الصهيوني يتيح الفرصة هناك لما يسمى الأحزاب الدينية لتلعب في الميدان السياسي بمنتهى الحرية ، وتشارك في صنع القرار الخاص بالمفاوضات وشن الحرب ، والتعامل مع الآخرين .

إن خريطة السياسة في الكيان الصهيوني ، تتسع لأشد التيارات الدينية اليهودية تشددا وتطرفا ، وأبرز الأحزاب الدينية هناك تشارك في الحكومات المتتابعة سواء ما كان منها يتبنى فرض الشريعة الدينية اليهودية على حياة المجتمع والدولة في الكيان الصهيوني أو يرفض وجود الدولة الصهيونية بناء على تفسيره الديني الخاص .

فهناك حزب المفدال الذي تأسس سنة ٥٦ من حزبي مزراحي وهو عيل مزراحي وظل يحتكر منذ ذلك التاريخ ؛ حتى سنوات الثمانينات تمثيل التيار الديني الصهيوني في الحكومة ، وأصبح يحمل شعار أرض إسرائيل الكبرى، وفي عام ٩٢ أصبح حزباً دينياً متطرفاً. وهو أول حزب دعا جهاراً إلى الترانسفير أو ما يعرف بالتهجير الطوعي للفلسطينيين ، وهو يطالب صراحة بضم الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني ، ويعتقد بأن رأيه يمثل تسعة من بين كل عشرة صهاينة.

وهناك حزب يهودا هتوراة ، ويرفض الصهيونية ويعارض قيام كيان سياسي يجسد تقرير المصير لليهود، ويرى أن أرض «إسرائيل» هي منفى حتى ظهور المسيح وقيام الدولة اليهودية ، ويكرر الحزب في أدبياته المختلفة أن التوراة وليست الدولة هي التي حافظت على شعب «إسرائيل» طوال الأجيال السابقة و يتمسك الحزب

بتطبيق الشريعة اليهودية من ناحية جوهرية تطبيق الشريعة الدينية للتوراة عملياً، ومظهرياً من حيث اللباس وإطلاق اللحى . وقد مثل الحزب على مدى سنوات طويلة في الحكومة بواسطة حركتين متنافستين تغذت إحداهما عى حساب الأخرى هما أجودات إسرائيل وديجل هتوراة (علم التوراة) .

وهناك حركة شاس التي تعد «الصهيونية حركة كافرة تسعى لخلق يهودية جديدة» وإن كان أرييه درعي زعيم الحركة قد قرر أن «الصهيونيين الحقيقيين هم نحن»، ويحظى حزب شاس بمباركة الحاخام المتطرف عوفاديه يوسف ، ويسعى هذا الحزب لوضع الكيان وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية «الهالاخاة» ويركز على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهوره وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة له.

وهناك أحزاب أخرى هامشية منها : حزب ميماد الذي أنشئ قُبيل انتخابات ١٩٨٨م، على يد الحاخام إيهود عميطال ، وقد فشل في دخول الكنيست في انتخابات ١٩٨٨م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م، حتى تحالف مع إيهود باراك وحزب العمل وحركة جيشر تحت قائمة إسرائيل واحدة في انتخابات ١٩٩٩م، وحصل حسب الاتفاق بين هذه الكتل الثلاث على مقعد واحد في الكنيست الحالية.

ويؤكد أن الأراضي المحتلة في ١٩٦٧م مقدسة كبقية أرض إسرائيل بما في ذلك الجولان.

هذه الأحزاب وغيرها تتحرك على أساس ديني صريح ، ولا تخافت به ، ولها جمهور يصوت لها في الانتخابات التشريعية ، ولها حقوق مماثلة للأحزاب الصهيونية الكبرى في فلسطين المحتلة ، ومع ذلك لم تتململ الحكومة من وجودها السياسي ، ولم تخجل من انتمائها الديني ، ولكنها تساوم بها العالم الخارجي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية .

من المفارقات أن الأقلية العلمانية في بلادنا ، تتحالف مع الكنيسة التي لا تفرط

في دينها وتقيم كيانا دينيا صريحا داخل مصر ، وفي الوقت ذاته ترفع فزاعة الإسلام لإخافة الشعب والمجتمع والمواطنين من الحركة الإسلامية ، وتصوير الإسلاميين بالوحوش ، والإلحاح على أن الإسلاميين لا يعرفون التحضر ولا السلوك الديمقراطي ، وأنهم لا يحترمون القانون ، ويقيمون الحدود على الناس بقطع الآذان والأنوف...

ولا ريب أن الاستفتاء الذي تم على التعديلات الدستورية ، قد فاجأ الأقلية العلمانية حين جذب الإسلاميين ، وأخرجهم إلى مجال المشاركة بكثافة لم تكن معهودة من قبل ، وأحبط خطة هذه الأقلية التي تحالفت مع الكنيسة لإبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه بالتصويت ب«لا»، والحيلولة دون نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين ، ثم تحقيق الهدف الرخيص خلقيا وفكريا بإلغاء المادة الثانية من الدستور !

وفي كل الأحوال ، فإن إقصاء الأغلبية لصالح الأقلية العلمانية لن يستمر ؛ لأنه ضد التوافق ، وضد الديمقراطية ، وضد الأخلاق !

العلمانية لمن سألني عن معناها أحيله إلى أتاتورك في تركيا حيث طبق العلمانية بتعليق علماء الإسلام على المشانق في الميادين كالأراجيح، وحرم الإسلام على المسلمين ، ومنع اللغة العربية ، وغير الأبجدية ، وفرض على الأتراك لبس البرنيطة بدلا من العمامة .

المجد في ٤/ ٤/ ٢٠١١م

الإقصائيون الصيادون

لعل أصعب مرحلة في حياة الطفل ، هي مرحلة الفطام ، فهي من القسوة بمكان حيث كان متعودا على حضن الأم والاستمتاع بالحنان ، وامتصاص الغذاء دون جهد في التناول والمضغ ، وتزداد القسوة إذا كان الفطام يتم بعد سنوات أكثر من السنوات المعتادة ، فالطفل الذي يستمر في الرضاع سنتين مثلا يختلف عن الذي يبقى إلى أربع سنوات ، فالحالة الأخيرة تبدو شديدة القسوة على المفطوم ، وتسبب له كثيرا من المتاعب ، وتحكمه بالعديد من التصرفات غير المتوقعة ..

ويبدو أن هناك وجه شبه بين فطام الطفل بعد وقت طويل ، وفطام النخب السياسية والفكرية التي عاشت في أحضان النظام المستبد الفاشي أو على حجره سنوات طويلة تصل إلى ستين عاما . ولعل هذا ما يفسر تخبط تلك النخب وعنف خطابها الإرهابي ضد التحول إلى الديمقراطية وصندوق الانتخابات !

لقد من الله على شعبنا بثورة عظيمة فريدة في التاريخ ، توجت كفاحه وتضحياته على مدى ستة عقود ، وأسقطت الكابوس الثقيل الذي صنعه الاستبداد المتوحش والإجرام الذي لم يسبق له مثيل ؛ وضخمته قوى الإرهاب البوليسي الفاشي ضد الشعب المظلوم ، في أحط خسة ، وأبشع نذالة .

لقد أكرم الله المصريين ليقدموا للعالم نموذجا للثورة السلمية التي حرصت على تحقيق أهداف عامة لا يختلف عليها اثنان .. وفجأة رأينا النخب الفكرية والسياسية التي عاشت في ظل النظام القديم البائد ، تنقلب على ما اتفق عليه الشعب ، وتسعى بكل وسائل الدهاء والمكر والمراوغة لتطيل الفترة الانتقالية ، وتلتف على الإرادة

الشعبية ، ويسعى بعضها إلى تسمية وزير الدفاع رئيسا للجمهورية ، ووضع العجلة أمام الحصان بإقرار الدستور قبل انتخاب ممثلي الشعب ، وانتخاب مجلس رئاسي مدني ، وأشياء أخرى تتعلق بهوية الدولة ومستقبلها وظروف الناس فيها ....

وخلاصة الأمر في هذا الالتفاف ، هو إقصاء الإسلام والإسلاميين عن الدولة تماما . كان مفهوما في النظام البائد منذ ستين عاما أنه يقصي الإسلام والمسلمين لصالح العدو النازي اليهودي ، وسيده الاستعماري الصليبي . وكان الدافع إلى ذلك هو بقاء النظام في سدة الحكم بمعاونة الغرب والصهيونية ، أما وقد سقط النظام وذهب إلى غير رجعة - إن شاء الله - فلماذا الإصرار على إقصاء الإسلام والمسلمين ؟

إن الغريب بل العجيب أن تفرض الأقليات المحدودة التي لا وجود لها في الشارع ، وتضم بعض المثقفين الحظائريين وكتاب الأمن وصنائع الرائد موافي ، والأحزاب الكرتونية ، وعملاء النظام البائد ، والمتمردين الطائفيين ، إرادتها على الأغلبية الساحقة ، وترتكب في سبيل ذلك جريمة نكراء أو خطيئة كبرى هي حرمان الشعب المصري الذي قدم تضحيات جليلة في سبيل الحرية والكرامة والشرف ؛ من التعبير عن هويته الإسلامية ، وإرادته الإنسانية ، وحلمه المشروع في تداول السلطة ومقاومة الاستبداد وتطهير البلاد من الفساد وبناء الوطن على أسس من الإيمان والعلم والمعرفة والإدارة الناجحة .

للأسف فإن هذه النخب التي تمثل الأقليات الثقافية الحظائرية والسياسية الكرتونية والطائفية المتمردة ، تسيطر على الإعلام والتعليم والثقافة والصحافة والنشاط الحواري في المنتديات والمؤتمرات ، وتفرض نفسها بقوة الهيمنة على الجماهير ، فلا يرى الناس غيرها ، ولا يسمعون سواها .

والأخطر في الموضوع أن الهدف الرئيسي الذي يجمع هذه الأقليات هو إقصاء

الإسلام ، بل التشهير به ، ووضعه في خانة العدو الأخطر الذي يجب أن تحتشد له الأمة لتحاربه وتستأصله ؛ لأنه في مفهومها ضد الحياة والإنسانية ، وضد الحرية والديمقراطية والمواطنة والآخر غير لمسلم ، وهو يمثل الظلام والتخلف والتعصب والدموية وبقية الصفات الشريرة التي ترفضها البشرية والفطرة السوية ..

تأمل تلك الحملات الضارية التي تتعرض لها الحركة الإسلامية بصفة دورية ، فإذا أشبعت هذه النخب الإخوان المسلمين هجاء وتشويها وتحريضا عليهم ، انتقلت إلى السلفيين وتحدثت عنهم ووصفتهم بكل النقائص ، وإذا فرغت منهم انتقلت إلى الجهاديين ، وهكذا ..

لقد تصور الناس أن الثورة ستقضي على هذا الإقصاء ، وتوقف التشويه والتشهير ، وتتيح قدرا من التسامح يتيح المشاركة والتآلف والتوافق، لخدمة الوطن المظلوم ، ولكن يبدو أن الفطام بعد ستة عقود صعب أو مستحيل ، ويحتاج إلى كثير من العناء والشدة .

في الإعلام والصحافة مثلا لا تستطيع أن تنشر رأيك أو تعبر عنه إذا كان التصور الإسلامي هو منطقك وأسلوبك ، فإذا جاءوا بطرف إسلامي في أحد البرامج ، تجد أمامه العشرات من غير الإسلاميين ، وعندما يقول جملة أو عبارة لم تأت على هواهم ، اصطادوها وراحوا يفسرونها على هواهم ، بعد اقتطاعها من السياق ..

أما الأكاذيب التي تلصق بالإسلاميين ، فحدث ولا حرج بدءا من أذن القبطي الذي قالوا عنه كذبا إن السلفيين أقاموا عليه الحد بسبب سلوكه الذي لم يعجبهم ، ونشرت الكذبة في صدر أكبر الصحف الحكومية على مساحة ثمانية أعمدة، في سقطة مهنية مريعة لم يعتذروا عنها أبدا ، إلى هدم الأضرحة ، وإقامة إمارة إسلامية في الإسكندرية لا يدخلها غير السلفيين .. إلخ . وكل ذلك يتم في صياغة هجائية وضيعة تسبّ الإسلاميين ، وتصمهم بأقذع صفات الشر والوحشية والتخلف ، مع أن منهم المهندس والطبيب والصيدلي والصحفي والأستاذ الجامعي ، والمعلم

والصيرفي والموظف المرموق ، فضلا عن بقية أبناء الشعب المسلم الطيب المظلوم .

إن من يتأمل في الصحافة ، يجد حفاوة غريبة بالكتاب الذين يخاصمون الإسلام ويعادونه لأسباب شتى ، ونادرا ما يكون هناك مقال أو موضوع يعبر صاحبه من خلال تصور إسلامي ، بل إن الصحف الحكومية والخاصة تتعاقد مع خصوم الإسلام ليكتبوا بصفة منتظمة . وما كتاباتهم إلا تشهير بالإسلام وتشويه له وتخويف منه .. ومن المفارقات أن إحدى الصحف الخاصة الموالية للغرب اختارت لها الجهات الأجنبية المعنية الكتاب الرئيسيين الذين يكتبون فيها بصفة منتظمة منذ إنشائها حتى الآن ، ومن الطرائف التي ليست طرائف أنها اختارت كاتبها الإسلامي الأول (؟!) من الكوادر الشيوعية الماوية التي كان لآرائها وقع الصدمة على جمهور المسلمين !

باستثناء الموضوعات الإنشائية التي توصف بالإسلامية ، لا تجد حضورا حقيقيا لكاتب إسلامي بصفة دائمة ، فعندما يتم اكتشاف كاتب من هذه النوعية يتم إقصاؤه على الفور أو تطفيشه بطريقة وأخرى ، مع أنه لا يتقاضى مقابلا مثل الماركسيين والليبراليين واللادينيين والطائفيين الذين تسخو عليهم الصحف وتجود بمبالغ طائلة ، وكأنها تنفق لمحاربة الإسلام في حرب عدوانية مقدسة !!

ما يمكن أن تستنتجه من الواقع الصحفي في مصر ، هو العمل الدءوب لإقصاء الإسلام والمسلمين ، واستغلال كل مناسبة للهجوم الشرس على الثوابت أو التصورات أو الدعاة أو الحركات الإسلامية ، بما يشيع في الوجدان العام أن الإسلام يمثل كارثة اجتماعية وإنسانية تجب مواجهتها ومقاومتها ، وقد عشنا حتى رأينا الأطفال حين يشاهدون شخصا ملتحيا يشيرون إليه : هذا هو الإرهابي !.

فأي ظلم يقع على الإسلام والمسلمين ، نتيجة الكتابات الصحفية ، والأحاديث الإعلامية ، والحوارات الثقافية ، وخاصة إذا انتقل الكلام المكتوب أو المقروء إلى

شاشة التليفزيون ، وشاشة السينما ، ودراما الإذاعة ؟

كانت مصر مشغولة بقضاياها الكبرى ، وتبحث عن مستقبلها ، وأحد الكتاب المغمورين يلح في مقالاته اليومية على أن مدرسا في أعماق الريف يكفر نجيب محفوظ في المدرسة التي يعمل بها ، ويقيم المذكور الدنيا ويقعدها دون دليل أو برهان اللهم إلا رسالة يزعم أن هناك من أرسلها إليه ، وإذا ترك صاحبنا موضوع التكفير الممل الذي لا دليل عليه ، ينتقل إلى مهاجمة النقاب والمنتقبات ، وإذا فرغ من ذلك ذهب إلى الحديث عن الختان ، والزواج المبكر ، وهكذا ينتقل من موضوع هامشي إلى موضوع هامشي آخر ، بينما الوطن يواجه بصدره العاري سادته المستبدين الفاشيين ، ويدفع الضريبة غالية من دمه وقوته وحريته .

إن الإقصائيين الصيادين لا تعنيهم قضايا الوطن الحقيقية ، ولا تهمهم الديمقراطية ، ولا تؤرقهم مشكلات الحرية .. الذي يعنيهم أمر واحد : هو إقصاء الإسلام والمسلمين ، حرصا على مصالحهم ، ووجودهم في صدارة المشهد الإعلامي مهما كانت النتائج.

لكن القوم تناسوا شيئا مهما ، وهو : مدى قبول الشعب المصري المسلم بإقصاء الإسلام .. هل سيرضي بذلك؟ وهل سيسلم بمحو هويته الإسلامية ليكون شعبا طيبا في نظر خصوم الإسلام وأعدائه ؟

أعتقد أن الشعب المصري المسلم ، عقيدة وحضارة ، لن يفرط في إسلامه لترضى عنه نخب الأقليات الثقافية والسياسية والطائفية . فهو يعلم أن الإسلام يعطي الإنسان أفضل تشريع وأكمل تصور وأوفى منهج .

المجد في ٢٨/ ٥/ ٢٠١١م .

الحملة ضد الإسلاميين !

لأمر ما كان الكذب من الصفات القبيحة التي لا يمكن أن يوصف بها مسلم أو مؤمن . وقد سئل الرسول ﷺ: أيكون المؤمن كذابا ؟ قال : «لا !»، وأوصى أحد الصحابة بألا يكذب .

والكذب له مرادفات تقترب منه في المعني أو تتطابق معه مثل التدليس والتضليل والتزييف والتحريف وغيرها ، ويتعامل بهذه المترادفات نفر ممن صنعهم النظام البائد ضمن الآلة الإعلامية ؛ التي أنفق عليها كثيرا من دم الشعب المصري كما أنفق على كثير من اللصوص الكبار الذين أقاموا بأموال الشعب المحروم إمبراطوريات تجارية أو إعلامية وصحفية ، لمساندة النظام المستبد الفاسد من ناحية ، والترويج لبضاعتهم الفاسدة من ناحية أخرى ، ودعم حكم الأقليات العلمانية والطائفية على حساب الأغلبية المظلومة .

وقد كانت نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م ، ضربة قاصمة لهؤلاء الموالين للنظام السابق من الأقليات العلمانية ، والمتحالفين مع الكنيسة المتمردة ، فقد ظنوا أنه يمكنهم أن يغيروا هوية مصر العربية الإسلامية ، وكان هدفهم الأول هو الإطاحة بالمادة الثانية من الدستور ، واستعادة الحكم الاستبدادي الذي لا يعيشون بغيره ، ولا يغترفون إلا من خلاله ، ولا يتحركون إلا بتوجيهات ضباط من السافاك المصري الذي كان يسمى أمن الدولة .

نتائج الاستفتاء خيبت ظنهم ، فهاجوا وماجوا ، وراحوا يشنون حملة ضارية على الإسلام والمسلمين ، ووجهوا مدافعهم الثقيلة إلى الحركة الإسلامية ، ورفعوا فزاعة

تنفيذ الحدود بقطع الأذن وهدم الأضرحة والاستيلاء على منابر المساجد وغير ذلك من أكاذيب لم تثبت صحة نسبتها إلى أي من الجماعات الإسلامية !

وانتقل الهجوم والتحريض على الإسلام لأن الإسلاميين سيصلون إلى الحكم ، وبمجرد أن يصلوا فسوف يقومون بإلغاء الديمقراطية ، ويمارسون الحكم الفاشي الاستبدادي بالوكالة عن الله!

ثم تنامي الحديث عن سرقة الثورة من قبل الإسلاميين ، الذين لم يتظاهروا ولم يضحوا بشيء ، في حين أن الأقلية العلمانية والطائفية هي التي تظاهرت واعتصمت ، وحققت الحرية لمن يستعدون للسطو على الثورة وسرقتها ؟!

بعض الصحفيين والكتاب الذين صنعتهم لاظوغلي ، يستدعون تجربة الجزائر ، ويوحون للجيش أن يتحرك بانقلاب عسكري على غرار انقلاب الجنرال خالد نزار أو حزب فرنسا الذي انقلب على الشاذلي بن جديد ، وألغى الديمقراطية ، وذبح الإسلاميين ، واعتقلهم ، وأدخل البلاد في دوامة الدم والعنف والاضطراب ؛ التي لم تتوقف منذ عشرين عاما حتى اليوم !

وبعض الصحفيين والكتاب الذين صنعتهم إمبراطوريات اللصوص الإعلامية ، واشتهروا بالانحراف والشذوذ والتعامل بالإتاوات ، يصنعون من بعض صبيانهم وبناتهم شهداء وشهيدات للثورة ، ويزعمون أنهم دفعوا ثمن تجربتهم الثورية في ميدان التحرير سحلا وحبسا وألما ،وأنهم نجحوا بالسلم فيما فشل فيه الإسلاميون بالقوة .

ويرى هؤلاء السادة الذين يعيشون بتعليمات النظام القديم وتصوراته أن الإخوان والجماعات الإسلامية أصابوا هذا الجيل بالاكتئاب لأنهم سرقوا ثورته .. ويتساءل بعضهم : ألا يستحق أن نقيم عليهم حد السرقة « سرقة الثورة » ؟

وإني أتساءل ، ألم يأتكم نبأ مئات الآلاف الذين اعتقلوا وعذبوا وأزهقت أرواحهم ، وتم دفنهم في الصحارى ومقر أمن الدولة ،على مدى ستين عاما؟

ألم تشاركوا أيها المناضلون الشهداء في التشهير والتجريح والتشويه للمعتقلين الذي لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، بنشر تقارير المخبرين ومقالات الزور ، وكتابات الإرهاب ، ومباركة المحاكمات الاستثنائية والأحكام الظالمة ؟

إن الثورة لم تتحقق فجأة في ثمانية عشر يوما عام ٢٠١١م ، ولكنها جهاد متراكم مستمر منذ ستين عاما ، واجه فيها الإسلاميون بوصفهم النخبة الحقيقية وطلائع الشعب المظلوم ؛ عسف الطغيان وجرائم الديكتاتورية ، وترويع الحكم البوليسي الفاشي ، ولكن صنائع لاظوغلي ، وخدام اللصوص الكبار وحزب الكاتدرائية ، يدعون أن الإسلاميين يسرقون الثورة . وهم يعلمون جيدا أن الإسلاميين حتى الآن لم يتسلموا منصبا واحدا ، ولم يتولوا مسئولية معينة في أي مجال من مجالات الحكم .

ثم تأمل ما يقوله بعضهم وحاول أن تفسره أو فهمه ؛ لأني لم أفهم ماذا يريدون تماما ؟ هل نشق صدور الإسلاميين لنرى إذا كانوا صادقين أو كاذبين ؟ إنهم يقولون :

«السلفيون والإخوان يبدون متسامحين مع النساء والأقباط لكسب أصواتهم أو لمنع عدائهم قبل الانتخابات ، وهذه تقية سياسية أصبحوا يجيدونها .

سرقوا ثورة هذا الجيل ، ثم انقلبوا عليه ليكفروا من يختلف معهم ، ويكفروا من لا ترتدي الحجاب ، ولو كان جهاز أمن الدولة اختفي فإن جهاز أمن الدين قد ظهر على السطح »!

التقية السياسية ، التكفير ، جهاز أمن الدين ؟! ما هذا التخليط أو التحريض الرخيص؟

يشير بعضهم إلى أن مجلة « تايم » الأمريكية وصفت أحد الإسلاميين بالسلفي الحديث .. لكنها – أي المجلة – سرعان ما انتبهت إلى أن القيم التي يدعو إليها بعيدة كل البعد عن الحداثة .. فهو يريد مجتمعا متشددا صارما ينفذ الحدود ولو بغير

شروطها ، ويحرم على الأقباط الوصول إلى الحكم ، ويصر على إعادة المرأة إلى البيت فلا ترى عرض الطريق إلا وهي محمولة إلى القبر ؛ مع أن فتاة مثل .. . وأخواتها هي التي أعادته إلى الضوء وأخرجت صوته المحبوس ، وحررته من الخوف الذي سكنه ٧٠٠٠ يوم.

« بل إن ... وأخواتها – ببنطلونات الجينز الخشنة ولغة الفيس بوك الحديثة وقوة العزيمة – كانت سبب الثورة .. وسر نجاحها .. لقد كان .... قابعا في بيته تحت اللحاف ؛ وهن يتعرضن للضرب وشد الشعر وحرائق المولوتوف وطلقات الرصاص الحي ، فكيف يسرق مسلما ورعا (كذا) مثله ما ليس له ويرد الدين لمن أنصفه بالازدراء والتعالي ؟ .. ألا يستحق أن نقيم عليه حد السرقة .. ؟ سرقة الثورة ..» .

بالطبع هذا تدليس خطير لأن الشخص المقصود بالنوم تحت اللحاف ، نام على البرش أكثر من عشرين عاما ، وطاردته أجهزة لاظوغلي التي صنعت هؤلاء الصحفيين والكتاب مع أسرته وأبنائه ، وحرمتهم من الوظائف العامة ، ومن الترشح للانتخابات ومن دخول النوادي الرياضية ، ولم تكف عن ترويعهم ليلا ونهارا ، حتى جاءت الثورة التي قدم فيها الإسلاميون مع بقية أبناء الشعب مئات الشهداء وآلاف المصابين والجرحى والمفقودين ، ونحن نشكر ثوار وثائرات الجينز وغيرهم على كل جهد قدموه ولو كان مجرد الدعاء للثورة والثوار . فالثورة ملك الأمة كلها والشعب كله..

ويواصل رموز الأقلية العلمانية المتحالفة مع التمرد الطائفي الاستمرار في الترويج للأكاذيب التي اخترعوها وصدقوها ، فيقول أحدهم عن الإسلاميين : «لقد خرجت الكراهية متسترة وراء الدين في صور مختلفة .. قطع أذن مسيحي .. ضرب مذيعة في سيارة .. اقتحام بيت امرأة في أسيوط .. حرق استوديوهات سينما .. التحريض على مطاردة السياح في الغردقة ».

« ولو كان جهاز أمن الدولة اختفى ؛ فإن جهاز أمن الدين ظهر على السطح ،

فوحدات التحري عن الليبراليين تعمل بكفاءة مذهلة ..ولن نفاجأ بإقامة حد الاختلاف عليهم » .

وبدلا من أن يطالب المذكور نقابته بمحاسبة من نشروا هذه الاكاذيب والفضيحة التي تزري بهم وبالمهنية التي يفترض أنهم يتحركون بها ، وخاصة ما قيل كذبا عن إقامة الحد بقطع أذن مسيحي في قنا ، فإنه يتحدث عن جهاز أمن الدين ، وكأنه يحن إلى جهاز أمن الدولة الذي صنعه وأمثاله ، وأغدق عليهم ، وتركهم في فسادهم يرتعون !

ترى من الذي يستحق أن يقام عليه الحد ؟

يجب على النخب التي صنعها النظام البائد أن تراجع نفسها ، وتكف عن مهاجمة الإسلام والمسلمين ، وتخضع لما يقوله صندوق الانتخابات ، لها أو عليها ، فتلك هي الديمقراطية الحقيقية .

المجد في ١٨/ ٤/ ٢٠١١م

نريد رئيساً لا يحارب الإسلام!

بعد الموافقة على التعديلات الدستورية ، رأينا عددا من المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية يقدمون أنفسهم للناس على شاشات التليفزيون، وصفحات الصحف يدعوننا لانتخابهم ، والتصويت لهم ، ومنهم من يبادر بالإعلان عن نيته البقاء لمدة واحدة يحقق فيها برنامجه على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ولا شك أن الأيام القادمة ستقدم لنا بقية الراغبين في الوصول إلى كرسي الرئاسة ، ومن المتوقع أن تقوم بعض الفضائيات بعمل مناظرات بين المرشحين لاكتشاف أهدافهم وغاياتهم وقدراتهم في التعامل مع قضايا الوطن المختلفة .

وأظن أن التنافس الشريف بين هؤلاء المرشحين سيصب في مصلحة الوطن ، حيث ستكون الكلمة للمواطنين الذين يصوتون في انتخابات نزيهة وشفافة ، يشاهدها العالم عبر وسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين ، دون حساسيات من قبل التدخل الدولي في شئوننا الداخلية أو نحوها، لأننا في كل الأحوال سنقدم أنفسنا للعالم ، ونقول له نحن قادرون على اختيار رئيسنا الذي نريده دون ضغط أو إكراه ، وأن أصوات الشعب – أقصد الأغلبية – ستذهب إلى الرئيس المختار دون تزوير أو تزييف ، وهو ما يضيف إلى سلوكنا الراقي المتحضر الذي بهر العالم ونحن نعتصم في ميدان التحرير أو نعلن احتجاجنا في شوارع العاصمة والمحافظات وقد خرجنا بالملايين دون تجاوز أو انحراف ..

وبالإضافة إلى ما سبق فإن نتيجة الانتخابات ستكون مقبولة من المرشحين وأنصارهم ، لأنها تتم في ظروف طبيعية ، يقبل فيها المنهزم النتيجة دون تذمر ، بل

يهنئ الفائز ، لأن هذه إرادة الشعب ، والفائز يهنئ المنهزم ويتمنى له التوفيق في مرة قادمة . وبذا نرسي آلية الديمقراطية أو طريقة الشورى بمفهومها الحديث ، ونتكاتف حول الرئيس المنتخب لنحقق أهداف المجتمع ، وندبر منزلنا وفقا للمفهوم الإسلامي .

ولاشك أن الرئيس القادم الانتقالي ستكون مهمته صعبة للغاية لأنه يأتي والوطن قد وصل إلى مرحلة حرجة بعد ثورة الورد في يناير ٢٠١١م ، والوضع السياسي يبدو غامضا ، والاقتصاد منهكا ، والظروف الاجتماعية غير مؤاتية .

المطلوب من الرئيس القادم أن يقوم بعملية مصالحة وطنية شاملة تصفي النفوس ، وتهيئ للعمل المشترك ، والتنافس الشريف بين الفرقاء المختلفين حول من يقدم خدمة أفضل للوطن .

عملية المصالحة لا تعني التفريط في حقوق المظلومين ، ولا التغاضي عن حقوق العباد والبلاد ، ولكنها تعني التوافق على قبول كل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة في الوطن ، والإيمان بكينونتها وحقها في العمل والمشاركة ، ومنع التشهير بها أو ببعضها فيما يسمى الإعلام الرسمي ، أو الصحف الحكومية ، أو حرمان هذه القوى أو بعض منها من استخدام هذه الوسائط ، والتعبير من خلالها عن أفكاره وتصوراته مثله في ذلك مثل الحكومة وأجهزتها وحزبها الذي جاء بها إلى السلطة .

المصالحة تعني العمل التنافسي لتحقيق أفضل ما يمكن للوطن في إطار من التفاهم والتوافق ، بعيدا عن الإقصاء أو الاستئصال ، وليكن صندوق الانتخابات هو الفيصل والحكم الذي يرضى بحكمه الأطراف جميعا .

إن ذلك يتطلب أن يكون الرئيس بشرا ، يعيش كما يعيش الناس ، ويحيا كما يحيا الشعب ، وبالتأكيد فإن الرئيس حين يتقمص دور الفرعون الإله ، يخطئ خطأ كبيرا ، لأنه ببساطة يتحول إلى إله عاجز لا يقدر على عمل غير سحق شعبه ، فيتصدى له

الشعب ، ويطالب بإسقاط النظام ، ولن يغني عنه كهنة آمون ، ولا الجلادون الذين يتحركون من خلال ترسانة من السلاح لا تتوفر لبعض الشعوب .

حين يكون الرئيس بشرا مثل البشر ، ويتعامل مع الناس مثل البشر ، ولا تعطل مواكبه الجرارة حركة المرور ، ولا توقف سيارات الإسعاف التي تحمل مرضى أو مصابين على مشارف الموت ، يكون محل تقدير من شعبه ووطنه ، ولا يدعون عليه ولا على موكبه ، بل يدعون له بالتوفيق والسلامة .

وحين يحمل حكومته ووزراءه ومقراته ومجلسي الشعب والشورى ، والسفارات الأجنبية ، بعيدا عن القاهرة ، إلى حيث الفضاء الخالي شرق القاهرة أو غربها ، فسوف يزيدون من دعائهم له بالتوفيق والسلامة .

ثم وهو الأهم فإنه حين يترك الناس تعبد ربها في هدوء ، ولا يترك زوجته تغير الشريعة ، وتتكل بالرجال وفق أجندة أجنبية غير إسلامية ، ولا يضع في حسبانه محاربة الإسلام دين الأغلبية الساحقة ، وحضارة الأقلية وثقافتها ، سيجد طريقه سهلا وسلسا بإذنه تعالى . ولعل درس العداء للإسلام من جانب الرئيس السابق وزوجته ، وتجييش جهاز أمن الدولة والأبواق المأجورة ، والصحافة الفاسدة لهجاء الإسلام والتشهير بالمسلمين ، ووصفهم بالإرهاب والتطرف والأصولية والظلامية والرجعية والتخلف ، في مقابل تملق الطوائف غير الإسلامية ، ومنحها ما لا تستحق ، وإتاحة الفرصة لها للتبشير بمعتقداتها ، وإقامة دولة داخل دولة ، نكاية في الإسلام والمسلمين ؛ كل ذلك كان من وراء شحن النفوس والقلوب ضده ؛ لأن محاربته للإسلام دفعته لارتكاب مظالم لا يمحوها الزمان ، وحسابه على الله إن شاء عفا ، وإن شاء حاسب ..

ولو أنه ترك الناس وإسلامهم ولم يستأصله في التعليم والإعلام والثقافة ، ما سبه أحد بعد رحيله ، ولا أهانه أحد عقب سقوطه ، وما نسب إليه أحد فضائح خلقية يندى لها الجبين ، وتثير التقزز والاشمئزاز ، لسبب بسيط ، وهو أن الإسلام

يجعل أبناءه يترفعون في خصوماتهم عن تناول الأمور الشخصية بالسب أو القدح أو التجريح .

لقد فرح الرئيس السابق بالمنافقين والكذابين والمهرجين من أجل مصالحهم الخاصة التي جاءت على حساب مصالح الشعب ، ولم يفكر لحظة أن من تخلى عن قيم الإسلام في عز سطوته لن يتمسك بها في ذل انكساره ، ولذا لم يكن غريبا أن من مدحوه بأن مصر ولدت يوم مولده ، هم الذين قالوا عنه ما يصعب نقله هنا من أوصاف ذم وقدح وامتهان !

ترى لو أنه لم يحارب الإسلام وقيمه ، ولم يسخر جهاز الرعب والشر لسحق كل مسلم يقول ربي الله وتعذيبه ومحاكمته بالباطل أمام المحاكم الاستثنائية ، وحرمانه من أولاده وأهله ، وتحطيم كرامته وإنسانيته .. هل كان مصيره سيكون بهذا الشكل المهين الذي انتهى إليه لدرجة أن تخلى عنه بل انقلب عليه أقرب أعوانه وخلصائه ؟

إننا نريد رئيسا لا يحارب الإسلام ، ويجب أن يقول الناس للمرشحين للرئاسة إن من يحارب الإسلام مجددا باسم الإرهاب أو التطرف أو الأصولية أو غير ذلك من أوصاف ؛ يجب أن نحرمه من شرف الرئاسة ، ومن يصل إلى كرسي الرئاسة يجب أن يؤخذ عليه العهد والميثاق ألا يحارب الإسلام في التعليم والإعلام والثقافة ، ويجب أن يترك المساجد والدعاة إلى الله لنشر القيم الإسلامية المتسامحة ، ويحرّم على جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) ، أن يقترب من المساجد أو الأئمة أو الدعاة ؛ لأنه لو فعل سيكون مصيره مصير أمن الدولة الراحل !

إن القانون يجب أن يكون سيد العلاقة بين الناس ، وهو الذي يحدد من هو الإرهابي ومن هو المتطرف ، وليس فخامة الرئيس وأجهزته القمعية التي كانت !

إن مصر عقل الإسلام ، وقيادة العالم الإسلامي ، ولا يليق برئيسها أن يحارب الإسلام من أجل البقاء على الكرسي ، أو يتحالف مع الدول الاستعمارية بحجة

محاربة الإرهاب والتطرف والأصولية . وقد رأى العالم في ثورة يناير أن الإسلام ليس إرهابا ولا تطرفا ، وأن المسلمين كائنات حية راقية متحضرة ، تمارس الحياة بنبل وشرف وكرامة ، وليست بالبشاعة التي يصورها بها الرؤساء الطغاة !

نحن نريد رئيسا يمشي على الأرض بين الناس فيفتديه الناس بأرواحهم ، وحين يصير رئيسا سابقا يتمتع بحب الناس ، ويمارس حياته في بساطة ويسر ، ولا مانع أن يكلفه الرئيس الجديد بمهمات وطنية أو قومية من أجل الوطن ، مثلما يفعل كارتر وكلينتون وبلير ونيلسون مانديلا وخاتمي وأزنار وعبده ضيوف .. وغيرهم من الحكام السابقين .

أعتقد أن النظام البرلماني الدستوري سيحمينا من الرئيس الفرعون، أو الفرعون الإله إلى الأبد ، وسيحمي إسلامنا من حروب الفرعون وهامان وجنودهما إلى ما شاء الله . وأهلا بالرئيس الإنسان !

المجد في ٢١/ ٣/ ٢٠١١م

نريده ضامنًا لا حاكمًا !

لا مفر أمام القوى السياسية في مصر من التوافق ، وضرورة التعايش وفق قوانين اللعبة الديمقراطية ، بوصف ذلك أقل خسارة للأطراف جميعا . وأعتقد أن زمن المغالبة ، أو محاولة الاستئثار بالمشهد السياسي دون الآخرين سيمضي مثلما كان الأمر في السنوات الستين الماضية ، فقد خرج الشعب عن بكرة أبيه إلى الشوارع بالملايين ، وعبر عن إرادته في إسقاط النظام القائم على الأحادية والاستبداد ونفي وجود الأطراف الأخرى ، وإعلان وفاتهم ، وتركهم « يتسلوا » !

المشاركة لا المغالبة ، يجب أن تكون منهج المستقبل الذي تنتظره مصر ، وتعمل له ، فالوطن يحتاج إلى كل الأصوات ، وكل الأطراف ، وكل الخبرات ..

صحيح أن الأحزاب الكرتونية المدعومة من النظام السابق ، بما فيها الحزب الذي كانت تعتمد عليه السلطة ، قد أخفقت تمامًا في تحقيق وجودها في الشارع ، وتهاوت مع ثورة يناير ، حتى لو بقي بعضها يحدث ضجيجا تليفزيونيا أو صحفيا أكبر من حجمه الحقيقي ، فقد تجاوزها الناس ، وشطبوا شاراتها وأدبياتها وتنظيراتها ، واتجهوا إلى أهدافهم مباشرة لإسقاط النظام ، والمطالبة بالحرية والكرامة والعدل ..

وصحيح أيضا أن النخب التي كانت تهيمن على المخ المصري ، وتلعب في أحشائه ، وتشحنه بما تريد ، واستمرت منذ عقود في النظام السابق ، قد بدلت الثياب بعد الثورة ، وتحولت لتلعب دور الثائر المناضل وتصب في الوجدان العام ، كلاما غثا رخيصا لا يختلف عما سبق قوله في السنوات الماضية ، مع الإصرار على تصدّر المشهد السياسي ، والدعوة إلى إلغاء الآخرين ، من خلال التشهير بهم ،

والصراخ في وجوههم ، والادعاء أنهم سيملأون الأرض جورا وخرابا وظلاما !

تمثل التعبير عن تلك الأحادية النرجسية في مظاهر عديدة ، منها :

أولا : رفض التعديلات الدستورية التي وافقت عليها أغلبية الشعب المصري في أول تصويت نزيه شفاف عرفته مصر منذ ستين عاما ، والزعم أنها ترقيعات لا تؤدي إلى نتيجة ، مع أن الزمن الباقي على تشكيل المجلس النيابي لا يتجاوز شهورا قليلة ، تقوم بعده اللجنة المنتخبة بصياغة دستور دائم ، يمنع صناعة الفرعون ، ويحول دون وجود طاغية ، ويؤسس لاستقلال السلطات الثلاث ، ويضع معايير المحاسبة والمتابعة لأداء السلطة التنفيذية .

ثانيا : يرتبط بذلك الدعوة إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى سنتين أو ثلاث سنوات ، بحجة تمكين الأحزاب والتنظيمات السياسية من مخاطبة الجمهور وتأسيس قواعد شعبية تساعدها في الانتخابات التشريعية ، وكأن عقودا من الزمان لم تعد تكفي عشرات الأحزاب القائمة في تأسيس قواعدها ووجودها في الشارع ، وكأن ما أتيح لها من صحف وإعلام لم يكن كافيا لهذا التأسيس وذلك الوجود !

ثالثا : ابتزاز الجيش باتهامات غير حقيقية لتقييد حركته في إدارة الدولة ، وإحراجه بالصوت العالي بالاستجابة لمطالب غير واقعية ، مثل انتخاب رئيس الجمهورية قبل الانتخابات التشريعية ، وطرح دستور صاغته بعض القوى السياسية التي لا وجود لها في الشارع ، استباقا لما ينتظر أن تصوغه اللجنة المنتخبة عقب الانتخابات التشريعية ، والهدف واضح ، وهو إزاحة القوى السياسية ذات الوزن الجماهيري ، والتفزيع من وجودها ، وهو ما كان يفعله النظام البائد لاستمرار وجوده وبقائه .

رابعا : غواية الجيش بحكم البلاد ، وتسمية رئيس المجلس العسكري رئيسا للجمهورية في مقابل تمديد الفترة الانتقالية سنتين ، ومن ثم سنوات ، وإلى ما شاء الله ، ليتكرر سيناريو ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، ويبدأ الصدام مع القوى السياسية ،

وما يترتب عليه من مآس وأحزان ، وتدخل البلاد في متاهة لا يعلم إلا الله كيف تنتهي ، وعلى أية صورة ..

وأحسب أن الجيش لن يبلع هذا الطعم ؛ لأنه جيش محترف له تقاليد ، يعلم أن شرفه الحقيقي يكمن في خبرته العسكرية وحماية البلاد داخليا وخارجيا ، وأن وجوده على رأس الحكم لن يضيف إليه ، ومن ثم فهو لن يسقط في غواية تسلم رئاسة الجمهورية ، وأظنه سيظل يفخر أنه وقف إلى جانب الشعب في ثورته العظيمة ، وحظي بحب خالص لم تصنعه قوة الترهيب أو لذة الترغيب !

خامسا : وضع العراقيل أمام الحكومة الانتقالية من جانب قوى النظام البائد ونخبه التي تتصدر الساحة الإعلامية والصحفية ؛ بالاعتصامات الفئوية والتظاهرات الطائفية ، وإطلاق العنان للجرائم التي تطال المواطنين ، وتهدد أمنهم الاجتماعي والسكاني ، في ظل تدهور اقتصادي وخسائر مالية يومية باهظة ، وصنع أزمات في الإمدادات التموينية مثل البوتاجاز والسولار والخبز ونحو ذلك ، إرباكا لخطط الانتقال ، وتعجيزا للسلطة المؤقتة أمام الشعب ، وإقناع الناس بطريقة غير مباشرة عبر الفضائيات والصحف التي يهيمنون عليها ؛ أن النظام البائد كان أفضل مما يعيشونه الآن ، وهو ما عبر عنه بعضهم بالدعوة إلى عودة أمن الدولة ، وإعلان بعضهم أن زمن مبارك كان أرحم !!

وأظن أن الشعب لن يقبل – مهما كان حجم العراقيل وتعقيدها – بالعودة إلى الوراء ، والرضا بزوار الفجر ، أو بنظام أفقدهم إنسانيتهم وتاجر بشرفهم في سوق النخاسة الدولي ، وجعل الحياة سما زعافا يشربونه مضطرين !

سادسا : لجوء بعض القوى السياسية المحدودة إلى التهديد بأنهار الدم ، إذا لم تُستبعد التيارات الإسلامية من الحياة السياسية ، ويتم استئصالها تماما ؛ لأنها من منظور هذه القوى تيارات ظلامية تسعي لقيام ما يسمى الدولة الدينية فقد أكد

كمال خليل، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري (العمال الاشتراكي) ، أن الاشتراكيين سيدافعون عن قيام الدولة المدنية التي تضمن انتصار مبدأ المواطنة، وتحترم العقيدة الدينية، ولا تقسم أو تفتت الشعب، «حتى ولو اضطروا إلى حمل السلاح»، ليصلوا إما إلى النصر وانتزاع الحرية، أو الانضمام إلى شهداء الثورة.

وقال خليل في افتتاح مؤتمر «أيام اشتراكية» الخامس بنقابة الصحفيين مساء الخميس (١٢/ ٥/ ٢٠١١م) ، إن الثورة لم تتحقق بعد، وإن مصر ما زالت في مقدمة الثورة السياسية التي تحتاج إلى تكاتف الاشتراكيين والديمقراطيين من أجل انتزاع الحرية، التي أوضح أنها لن تتحقق إلا بعد الخلاص من القوى الظلامية التي تحمل المبادئ الرجعية.

وأضاف «لكل ثورة أعداء يجب أن نتصدى لهم، وفى مقدمتهم كل التيارات الإسلامية من إخوان وجماعات سلفية وجماعات إسلامية، والذين يدعون تأييدهم للدولة المدنية إلا أنهم في الأصل لن يؤيدوا إلا الدولة الدينية التى إذا قامت ستكون أكبر هزيمة للثورة الشعبية». ووجه خليل نداءه إلى الثوار من الاشتراكيين قائلا : «لا يجب أن تشتركوا في أي حكومة انتقالية، بل علينا بناء مرتكزات جماهيرية من أسفل المجتمع ..» (موقع اليوم السابع ١٣/ ٥/ ٢٠١١م) .

هذا الكلام الخطير بحمل السلاح يشير إلى حالة انعدام الوزن التي تعيشها القوى المحدودة التي لا وجود لها في الشارع ، والتهديد بالدم ينبئ عن عدم إدراك لواقع المجتمعات والمستقبل . لقد سقطت نظرية الصراع الطبقي الدموي ، وسقطت معها أوهام ماركس وأنجلز وترو تسكي ، وظهرت الخصوصيات الثقافية في كل أركان المعمورة ، مما يعني أن الفكر الشيوعي لا محل له داخل خصوصية تحكم المنطقة بأسرها بما فيها دولة العدو !

وأيا كانت دلالة هذا التصريح الخطير ، فهي تصب في رفض الآخرين ، والتعبير عن ديكتاتورية النخب المحدودة التي تجوزها الزمن وتخطاها بمسافات شاسعة ،

ممتدة إلى أفق بعيد للغاية !

ولا أظن أن تلك الأحادية بتجلياتها المتنوعة يمكن أن تقنع الشعب المصري بالتفريط في ثورته ، والاستسلام لرغبات نخب لا تعرف غير مصالحها غير المشروعة ، وشهوتها في الانفراد بكل شيء كما عودها النظام المستبد الفاشي على مدى ستين عاما .

علينا أن نتابع المرحلة الانتقالية وفقا لما هو مقرر من قبل ، حتى تتم الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وإصدار الدستور الدائم ، وبعدئذ فإن جيشنا العظيم سيكون ضامنا للدستور الدائم وتنفيذه ، وحمايته من عبث الهوى والرغبة النرجسية في الانفراد والعمل .

إن الجيش له مهمة أساسية هي حماية البلاد والعباد ، ولكن مهمة الحكم هي مسئولية الشعب بوساطة الديمقراطية التي تفرز من يحكم ويشرع ، نريد الجيش ضامنا للدستور وليس حاكما ، فالحكم غواية تنتهي دائما إلى طريق مسدود .

ثم إن الشعب هو الضمانة الأكبر لكل المؤسسات بما فيها الجيش ، بعد أن أسقط الخوف ، واستطاع أن يؤدي الصلاة جماعة في ميدان التحرير .

لن تعود مصر إلى الوراء!

المجد في ١٦/ ٥/ ٢٠١١م .